

الأزمة المالية العالمية وآثارها على الجهاز المصرفي الفلسطيني

The Global Financial Crisis and its Effects on the Palestinian Banking Sector

رسلان أحمد محمد

rmohammad@qou.edu

جامعة القدس المفتوحة

فرع رام الله والبيرة - فلسطين

تاريخ القبول

تاريخ الاستلام

الملخص: يعد القطاع المصرفي من أبرز القطاعات الاقتصادية لأي مجتمع؛ نظراً للدور الحيوي والهام الذي يشغله، فهو بمثابة الجسر الرابط للقطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال حشد المدخرات المحلية، وتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومساهمته الفاعلة في توفير البيئة المواتية للنشاط الاستثماري. فعلى صعيد القطاع المصرفي الفلسطيني، فبعدما عانى على مدار ثلاثة عقود زمنية كغيره من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، من سياسات الضم والإلحاق والتهميش والتدمير من قبل دولة الاحتلال، فقد بدأ بالتبلور منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، وأضحى يسهم في تحقيق التنمية الشاملة في فلسطين، سواءً من خلال الانتشار الأفقي لهذا الجهاز ومنحه التسهيلات الائتمانية المباشرة والمتنامية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، أو من خلال التشريعات الخاصة بتنظيم نشاط هذا الجهاز، والتي تجسدت بشكل أساسي في تأسيس سلطة النقد الفلسطينية عام 1997، التي تزاوَل إلى حد كبير المهام المنوطة بأي مصرف مركزي.

إلا أن الجهاز المصرفي الفلسطيني ما زال يعاني من تحديات ومعوقات كثيرة تحول دون قيامه بدوره المتوقع، كعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في فلسطين ومحدودية السيادة على الأرض، وارتفاع معدل المخاطرة، وغياب العملة الوطنية الفلسطينية وهيمنة فروع البنوك غير الوطنية.

من ناحية أخرى، فالجهاز المصرفي الفلسطيني، ما زال يفقر لأبسط روابط اندماجه في الاقتصادين الإقليمي والعالمي، ويعود ذلك لمحدودية اندماج الاقتصاد الفلسطيني أصلاً بهذين الاقتصادين، ويتمثل ذلك في ضعف هيكله الإنتاجية وضعف تجارته الخارجية وانعدام الاستثمارات الخارجية في المؤسسات المالية العالمية والأدوات المالية الاستثمارية.

وقد بدا ذلك واضحاً خلال الأزمة المالية العالمية في العام 2008، التي عصفت بغالبية الاقتصادات والأجهزة المصرفية العالمية وأدت إلى انهيار وإفلاس العديد من المؤسسات المالية

والنقدية العملاقة في العالم بدرجات متفاوتة، تبعاً لمدى اندماج هذا الاقتصاد أو ذاك في الاقتصاد العالمي.

لذا، فقد كان تأثير الجهاز المصرفي الفلسطيني بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها محدوداً وهامشياً، بسبب طبيعة الاقتصاد الفلسطيني المعزول كما أسلفنا، وأن التقلبات الطفيفة الحاصلة لبعض مؤشرات أداء المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة 2006 – 2010، لا تعدو كونها تقلبات اعتيادية ومألوفة في إطار البيئة الداخلية للاقتصاد المحلي، بعيداً عن مجريات الأزمة المالية وتداعياتها الواسعة.

Abstract: The banking sector is considered one of the most important economic sectors in any modern society, due to its vital role. This sector is a bridge that connects economic sectors all together, through mobilization of savings and financing the socio-economic development process.

As to the Palestinian banking sector, it has started to grow and organize in the nineties of the past century. This sector has expanded rapidly in terms of number of branches, size of deposits, size of capital base, size of credit facilities and number of employees. The growth in banking activities was accompanied with improvement in the legal and regulatory framework of this sector, and with more effective supervisory role of the Palestinian Monetary Authority (PMA). However, this sector is still facing many challenges and impediments that limit its development role, i.e. political and economic instability, high operational risk, the absence of national currency and the dominance of foreign banks. On the other hand, the whole Palestinian economy is almost closed to the rest of the world due to the Israeli restrictions. These restrictions has prevented the Palestinian economy and the banking sector from integrating or connecting with other world economics, as evident in the very low level of foreign or indirect investment and the high concentration of trade with or through Israel.

This low level of openness with the rest of the world economics has made the Palestinian economy in general and the banking sector in particular less vulnerable to world shocks & crises. This was very evident when the global financial crisis erupted in September of 2008. This study presents evidence on the marginal effect of this crisis on the performance and stability of the Palestinian banking sector, and that fluctuations in the activities and performance indicators of this sector are normal and result from local factors.

مقدمة

1. مقدمة

تعرض القطاع المصرفي الفلسطيني كغيره من القطاعات الاقتصادية والمجتمعية الفلسطينية للعديد من السياسات والإجراءات القسرية التي اتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي فور احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967. وقد تمثل ذلك في سياسة إغلاق جميع فروع البنوك التي عملت في الأراضي الفلسطينية آنذاك، وتم استبدالها بفروع البنوك الإسرائيلية التي كانت مهمتها الأساسية امتصاص مدخرات المواطنين ونقلها إلى إسرائيل. وقد استمرت تلك السياسات ما يقارب ثلاثة عقود زمنية دون الاهتمام بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية حيث لم تقدم فروع البنوك الإسرائيلية إلا جزءاً يسيراً من القروض للاقتصاد المحلي.

كان لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 دور مباشر وأساسي في معاودة القطاع المصرفي الفلسطيني نشاطه في الاقتصاد المحلي حيث تم تأسيس سلطة النقد الفلسطينية التي انيطت بها مهام البنك المركزي المتعارف عليها باستثناء مهمة إصدار النقد الوطني.

كما أن حالة الاستقرار النسبي - التي سادت الأراضي الفلسطينية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية - شكلت أيضاً البيئة المناسبة لتأسيس غالبية المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المحلية وغير المحلية التي بلغ عددها حوالي 18 مصرفاً بما مجموعه 210 فروعاً حتى الآن.

لذا فقد أضحى القطاع المصرفي الفلسطيني في الوقت الحالي جزءاً مهماً من القطاع الخاص الفلسطيني، من خلال تجميع المدخرات والودائع المحلية وتراكمها لديه، وإن كان يواجه جزءاً يسيراً منها نحو القطاعات الاقتصادية الحيوية، بسبب هروب الجزء الأكبر من الودائع واستثمارها في الخارج وما يترتب على ذلك من كبح إمكانية تنميتها لصالح الاقتصاد الفلسطيني.

ألقت الأزمة المالية العالمية - التي تفاقمت في النصف الثاني من العام 2008 - بظلالها على جميع الاقتصادات العالمية، التي بدأت أولاً بانهيارات كبيرة في أسواق المال، وكان من الطبيعي أن يتأثر الاقتصاد الفلسطيني، وخصوصاً قطاعه المصرفي، بهذه الأزمة كغيره من الاقتصادات وخاصة الأمريكية منها. إلا أنه وعلى الصعيد الفلسطيني لم يتم إجراء أية دراسات لمعرفة مدى تأثير القطاع المصرفي الفلسطيني بالأزمة المالية العالمية وهذا ما تحاول الدراسة التوصل إليه.

1.1 مشكلة البحث

يُعد القطاع المصرفي من القطاعات الاقتصادية الحيوية في الاقتصاد الفلسطيني من خلال تجميعه وحشده للموارد المالية المحلية اللازمة للنشاط الاستثماري. إلا أن الجهاز المصرفي

الفلسطيني وعلى الرغم من الانتشار السريع للمصارف وفروعها في الأراضي الفلسطينية، ما زال يلعب دوراً محدوداً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، وما زال نشاطه ينحصر في إطار الاقتصاد المحلي، مفتقراً بذلك لشتى أشكال الروابط والعلاقات المالية والمصرفية مع النظام المالي والمصرفي العالمي.

لذا فإن مشكلة الدراسة تكمن في السؤال الرئيس الآتي: ما هي أسباب عدم تأثر الجهاز المصرفي الفلسطيني بالأزمة المالية العالمية لعام 2008؟

ويقرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي أسباب عدم ارتباط الجهاز المصرفي الفلسطيني بالمؤسسات المالية والمصرفية العالمية؟
- كيف يمكن تعليل عدم استفادة الاقتصاد الفلسطيني من مزايا الاندماجات الاقتصادية العالمية؟
- ما هي المزايا والسلبيات المترتبة على الاقتصاد الفلسطيني من جراء العولمة المالية؟

2.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في محاولة تسليط الضوء على دور الجهاز المصرفي الفلسطيني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، الذي لا يزال دوراً محدوداً نظراً للعديد من المحددات الذاتية والموضوعية. ليس هذا فحسب، فالدراسة أيضاً؛ تتناول العديد من المؤشرات التي يتضح من خلالها ضعف اندماج الجهاز المصرفي الفلسطيني في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يبرر ضعف تأثره بالأزمة المالية العالمية الأخيرة، الذي يعتبر في الوقت ذاته من أبرز معوقات قيامه بدوره المنشود في التنمية الشاملة في فلسطين.

3.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع الجهاز المصرفي الفلسطيني ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، وتحديد أبرز المعوقات التي تحول دون اندماجه في الاقتصاد العالمي، وبالتالي الوقوف على حجم تأثر الجهاز المصرفي الفلسطيني بالأزمة المالية العالمية التي تفاقمت في صيف عام 2008 التي تعرضت من جرائها غالبية الاقتصادات العالمية لأضرار فادحة.

4.1 منهجية الدراسة

استخدم الباحث خلال إعداد هذه الدراسة؛ منهجية التحليل الوصفي بالاعتماد على البيانات

الأزمة المالية العالمية وآثارها على الجهاز المصرفي الفلسطيني

الرسمية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك العاملة في فلسطين والبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتقارير الربعية الدورية للمراقب الاقتصادي والاجتماعي، الذي يصدره معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). كما تم الاطلاع على تقارير صندوق النقد الدولي والتقارير الاقتصادي العربي الموحد حول تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي، وكثير من الأبحاث والدراسات التي أجراها العديد من الباحثين في هذا الشأن.

2. خصائص ومؤشرات أداء القطاع المصرفي الفلسطيني

1.2 أهمية الجهاز المصرفي الفلسطيني

كان من أبرز إنجازات السلطة الوطنية الفلسطينية على الصعيد الاقتصادي، إصدار العديد من القوانين والتشريعات الاقتصادية المتعلقة بجميع القطاعات والجوانب الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية (وزارة العدل، 1998، ص 6-19). فعلى صعيد الجهاز المصرفي، تم إعداد قانون سلطة النقد واعتماده بتاريخ 1997/2/16، ومن ثم إنشاء سلطة النقد الفلسطينية التي حدد القانون مهامها وأهدافها كأى مصرف مركزي (سلطة النقد الفلسطينية، 1998، ص 71)، وإن كانت لا تقوم بإصدار النقد لعدم توفر السيادة، ولأسباب أخرى لسنا بصدد التطرق إليها. وفي المجال ذاته، تم إعداد قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002 من أجل تنظيم نشاط المصارف الفلسطينية وفروع البنوك العربية والأجنبية العاملة في فلسطين. تجدر الإشارة إلى أنه صدر قانون جديد للمصارف في الأراضي الفلسطينية رقم (9) لسنة 2010، ويتضمن القانون معالجات للفتحات وعدم التناسق وجوانب القصور في قانون المصارف القديم، بما يتوافق والممارسات الدولية الفضلى، إلى جانب تضمينه عناصر الحداثة والشمولية، والأطر الفعالة لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي (الوقائع الفلسطينية، 2010، ص 8، 9). وبالإضافة للأطر المؤسسية والتشريعية التي ذكرت آنفاً، والمهام والأهداف المنوطة بها، يتكون الجهاز المصرفي الفلسطيني من البنوك والمصارف التجارية والإسلامية الفلسطينية والعربية العاملة في فلسطين. ووفقاً لآخر البيانات الرسمية فإنه ينتشر في الأراضي الفلسطينية ثمانية عشر مصرفاً منها ثمانية مصارف وطنية بما مجموعه مئة وتسعة فروع، وعشرة مصارف ذات جنسية عربية وأجنبية بما مجموعه مئة وواحد فرعاً (جمعية البنوك في فلسطين، 2010، صفحة الحقائق)، وتسهم هذه المصارف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية من خلال تجميع المدخرات وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الحيوية، وكذلك اجتذاب رؤوس الأموال وتوفير الخدمات الاستثمارية والتمويلية.

2.2 التسهيلات الائتمانية ودورها في النشاط الاقتصادي

يعد وجود جهاز مصرفي قوي ومتكامل، من الأساسيات الضرورية لنجاح عملية التنمية في أي بلد. لذا يستند الحكم على مساهمة المصارف ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في جزء كبير منه، على السياسة الإقراضية المتبعة ومنهجية توزيع الأموال المتاحة في مختلف أوجه الاستخدام. وفيما يتعلق بالسياسة الإقراضية في الحالة الفلسطينية ونتيجة لظروفها الخاصة؛ فإن هذه السياسة كانت متحفظة إلى حد كبير بالاستخدامات ذات القيمة التنموية الاقتصادية، في حين كانت أكثر انفتاحاً على الاستخدامات الأخرى التي استنفدت الجزء الأكبر من الأموال المتاحة. تمثل التسهيلات الائتمانية المباشرة؛ الاستخدام الذي يعد غاية في الأهمية، لما لها من تأثير على الأداء والتنمية الاقتصاديين، وعلاقتها بالسيولة والإنفاق والنمو في الاقتصاد. ورغم أن هذا الاستخدام لا يحتل المرتبة الأولى على سلم استخدامات الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين، إلا أنه يعد من بين أهم الأنشطة التي تزاولها، إن لم يكن أهمها، ويستحوذ على جزء غير بسيط من أموالها المتاحة، خاصة في ظل نجاح المصارف في المواءمة بين زيادة أصولها وزيادة محفظة ائتمانيها، استجابة لتزايد الطلب من جانب المقترضين، إلى درجة أن معدل النمو في المحفظة الائتمانية فاق معدل النمو في ودائع العملاء، وفي حجم الموجودات لهذه المصارف. فقد بلغ متوسط النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية خلال الفترة 1999-2010 - كما أشرنا في موضع سابق - ما نسبته 11,3%، بينما بلغ متوسط النمو السنوي لكل من ودائع العملاء وحجم الموجودات للفترة نفسها ما نسبته 8,9% و 8,4% على التوالي** (سلطة النقد الفلسطينية، 2009، ص 63).

أما من حيث التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية المباشرة للفترة 1999 - 2010 فإن حصة القطاع الخاص من إجمالي التسهيلات؛ تتوزع على ثلاثة قطاعات تشمل جميع ميادين النشاط

* تم إيجاد متوسط النمو السنوي للتسهيلات الائتمانية خلال الفترة 1999 - 2010 المدرجة في جدول رقم

$$\overline{TP} = \sqrt[n-1]{\frac{y_n}{y_1}} \cdot 100$$

(1) من خلال معادلة متوسط النمو السنوي

حيث: \overline{TP} متوسط النمو السنوي

n- الفترة الزمنية المعنية

y_n - سنة المقارنة

y_1 - سنة الأساس

** تم إيجاد متوسط النمو السنوي لودائع العملاء وحجم الموجودات للفترة 1999 - 2010 من خلال معادلة

$$\overline{TP} = \sqrt[n-1]{\frac{y_n}{y_1}} \cdot 100$$

متوسط النمو السنوي

الأزمة المالية العالمية وآثارها على الجهاز المصرفي الفلسطيني

الاقتصادي وهي، قطاع الإنتاج السلعي ويشمل الزراعة والصناعة والتعدين والإنشاءات، وقطاع الخدمات الإنتاجية ويضم التجارة العامة وخدمات النقل والمواصلات والخدمات المالية والسياحة والمطاعم والفنادق، وأخيراً قطاع الخدمات الاجتماعية كالاتصالات والصحة والتعليم ومرافق وخدمات أخرى. وكما يتضح من معطيات الجدول رقم (1) فإن قطاع الخدمات الإنتاجية حصل على نصيب أكبر من القطاعين الآخرين من إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص خلال الفترة 1999 - 2010، وإن كان نصيب هذا القطاع قد تراجع بشكل طفيف في العامين السابقين 2009، 2010 لصالح القطاعات الأخرى، إذ انخفض نصيبه إلى ما نسبته 23,94% و 24,40% على التوالي، مع ضرورة الإشارة إلى أن، تمويل التجارة العامة بشقيها الداخلي والخارجي قد استحوذ على الجزء الأكبر من نصيب هذا القطاع، إذ لم تنخفض نسبة التجارة العامة من إجمالي التسهيلات عن 15% طوال الفترة الزمنية قيد البحث، فيما يتوزع الجزء المتبقي بنسب متفاوتة بين خدمات النقل والمواصلات، والخدمات المالية المتمثلة في تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية، والسياحة والمطاعم والفنادق.

أما بالنسبة لقطاعي الإنتاج السلعي والخدمات الاجتماعية؛ فإن حصتيهما تبدو مقاربة خلال الفترة ذاتها مع بعض التفاوت من حين لآخر بين التسهيلات الممنوحة. وقد استحوذت الإنشاءات وأعمال البناء والتعهدات العامة على الحصة الكبرى من بين مكونات قطاع الإنتاج السلعي، تعقبها الصناعة والتعدين، فيما تبقى حصة الزراعة والثروة الحيوانية ضئيلة، ولم تتجاوز ما نسبته 2,6% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية وذلك في العام 2008.

وبالعودة إلى قطاع الخدمات الاجتماعية، فكما يتضح من بيانات الجدول ذاته، فإن حصته تراوحت بين 21% - 28% في معظم سنوات الفترة التي تناولها الدراسة، وكانت الخدمات والمرافق العامة كالاتصالات والتعليم والصحة والمهن الأخرى تحصل على أكثر من نصف التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع، فيما يذهب الجزء الآخر إلى تمويل شراء السيارات والسلع الاستهلاكية وبطاقات الائتمان وغيرها من خدمات اجتماعية.

وفيما يتعلق بتوزيع حصة القطاع العام من هذه التسهيلات، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية تحصل على غالبية حصة القطاع العام على حساب حصتي السلطات المحلية الفلسطينية ومؤسسات القطاع العام غير المالية اللتين لا تزالان في حدود متدنية جداً.

بناءً على ما تقدم من تحليل لتوزيع التسهيلات الائتمانية للمصارف العاملة في فلسطين، فإنه يتضح عدم وجود تركيز للتسهيلات الائتمانية في قطاع معين، وتتوزع بنسب متفاوتة من حين لآخر

على مختلف القطاعات الاقتصادية. ليس هذا فحسب، بل فإن المصارف ما زالت تتبع سياسة متحفظة في منح التسهيلات الائتمانية ولا سيما للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية، بسبب ارتفاع درجة المخاطرة وعدم اليقين الاقتصادي السياسي في الأراضي الفلسطينية والذي ينعكس بشكل مباشر على القطاعات الإنتاجية، بينما تولي تلك المصارف أهمية أكبر في منح التسهيلات الائتمانية لقطاعي الخدمات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية.

جدول (1): الأهمية النسبية للتسهيلات المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1999 - 2010) (الأرقام بالنسب المئوية)

بيان الميزانية	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القطاع الخاص: منه	90.25	69.06	70.21	85.37	76.79	71.05	66.97	74.6	75.28	70.86	71.47	70.36
قطاع الإنتاج السلعي	24.45	18.94	20.91	24.72	22.66	18.87	17.26	17.91	21.26	19.37	21.91	20.99
الزراعة	1.58	1.56	1.15	1.70	1.57	1.30	0.82	0.81	1.10	2.63	1.74	2.32
الصناعة والتعدين	10.53	8.16	9.22	10.70	8.66	6.91	5.89	6.15	6.97	3.95	8.27	8.48
الإشاعات	12.33	9.23	10.54	12.32	12.47	10.66	10.55	10.95	13.19	12.79	11.91	10.19
البناء	4.24	3.92	3.69	4.74	5.77	3.82	3.52	4.00	4.86	3.28	2.84	3.28
التعهدات العامة	6.95	4.51	5.65	6.01	5.08	5.05	4.98	4.91	5.52	6.83	7.07	5.26
شراء الأبنية والأراضي	1.15	0.79	1.20	1.57	1.61	1.79	2.05	2.04	2.81	2.68	2.00	1.65
قطاع الخدمات الإنتاجية	37.40	36.72	33.91	38.99	36.20	29.27	29.28	28.47	31.60	29.63	23.94	24.40
التجارة العامة	26.39	26.57	25.22	27.33	24.70	20.94	20.44	19.16	21.69	18.05	15.28	17.25
تمويل التجارة الداخلية	20.56	18.30	16.66	18.81	17.55	17.17	13.45	12.23	14.47	-	11.09	12.43
تمويل التجارة الخارجية	5.82	8.28	8.56	8.72	7.15	6.77	7.00	6.93	7.22	-	4.19	4.82
خدمات النقل	3.78	3.64	3.37	4.12	3.09	3.05	4.03	2.44	0.55	0.83	1.11	0.97
خدمات مالية	2.94	3.34	3.28	4.87	6.35	3.60	3.34	5.48	7.68	6.54	3.27	1.96

الأزمة المالية العالمية وآثارها على الجهاز المصرفي الفلسطيني

1.85	2.52	2.78	0.14	0.13	0.18	0.09	0.04	0.25	0.06	0.94	0.80	شراء أسهم*
2.37	1.76	1.43	1.54	1.27	1.29	1.60	2.02	2.40	1.97	2.22	3.48	السياحة والمطاعم والفنادق
25.53	25.61	21.86	22.42	28.22	20.42	22.91	17.93	21.66	15.41	13.40	28.40	قطاع الخدمات الاجتماعية
13.07	14.67	13.70	9.56	8.61	8.16	10.11	11.51	13.47	9.84	9.01	6.14	خدمات ومرافق مختلفة
12.46	10.94	8.16	12.86	19.61	12.26	12.79	6.41	8.19	5.56	4.39	22.26	أغراض أخرى
29.64	28.53	29.14	24.72	25.40	33.03	28.95	23.21	14.63	29.79	30.94	9.75	القطاع العام ومنه
29.06	28.08	28.21	23.62	23.92	30.41	26.98	21.00	14.03	24.32	24.42	9.15	السلطة الوطنية الفلسطينية
0.05	0.06	0.28	0.50	0.29	0.34	0.23	0.64	0.46	0.75	0.00	0.00	السلطات المحلية الفلسطينية
0.53	0.39	0.63	0.60	1.18	2.29	1.73	1.57	0.14	4.72	6.52	0.60	مؤسسات القطاع العام غير المالية
100.00	100.00	100.00	100	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	المجموع

تم تشكيل هذا الجدول من المصادر الآتية:

1. مصدر البيانات للأعوام من 1999 - 2006، سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الثاني عشر، 2006، صفحة 118.
 2. مصدر البيانات للأعوام من 2007 - 2010، جمعية البنوك في فلسطين، المؤشر المصرفي، الأعداد: 2008/12، آذار 2008، الصفحات: 10، 11 على التوالي.
 3. جمعية البنوك في فلسطين، دراسات مصرفية 2009، صفحة 36.
 4. البيانات الخاصة بالعام 2007، سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الرقابة والتفتيش على المصارف.
- يمكن ملاحظة أن نسبة التسهيلات الائتمانية المتعلقة بشراء الأسهم كانت في المتوسط 0.815% أي أقل من 1%، وهذا مؤشر جلي على ضعف سوق المال الفلسطيني بل وهشاشة التجارة الخارجية الفلسطينية. وعليه فإن تعرض الاقتصاد الفلسطيني للأزمة العالمية سيكون هامشياً. أما ارتفاع تلك النسبة للأعوام 2008، 2009، 2010 فهو مؤشر على الاستقرار السياسي والاقتصادي النسبي الذي ساد في الضفة الغربية، والذي نجم عنه نجاح نسبي أيضاً في جذب الاستثمارات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- من ناحية أخرى، فإنه يتضح من خلال استعراض العديد من المؤشرات الخاصة بالتسهيلات

الائتمانية، أن القطاع الخاص يستحوذ على ما لا يقل عن 70% من إجمالي التسهيلات، وتدني حصة القطاع العام من هذه التسهيلات وتذبذبها، ولا سيما السلطات المحلية الفلسطينية ومؤسسات القطاع العام غير المالية، الأمر الذي يبقي دور هذه المؤسسات في التنمية الاجتماعية المحلية محدوداً وضعيفاً. في ضوء الاستعراض السابق لنشاط الجهاز المصرفي الفلسطيني وتطوره ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين؛ يمكننا التوصل إلى مجموعة من الخصائص للجهاز المصرفي الفلسطيني ومن أبرزها:

1. يتسم الجهاز المصرفي الفلسطيني بالحدأة، الأمر الذي يجعل مقارنته بالأجهزة المصرفية في الدول التي تنعم بالاستقرار، وحتى بعض دول المنطقة، أمراً ليس واقعياً، لذا يقتضى التركيز على واقع الجهاز المصرفي الفلسطيني وسبل تنمية عمله انطلاقاً من واقع الحالة الفلسطينية ومحددات التنمية الاقتصادية الفلسطينية المرتبطة بتلك الحالة.
2. على الرغم من ضعف بنية الجهاز المصرفي الفلسطيني؛ إلا أنه نجح في لعب دور حيوي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية باعتباره قطاعاً مسانداً، من خلال تجميع المدخرات المحلية وتوظيفها بما يوفر فرص التمويل للعديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية.
3. يتصف القطاع المصرفي الفلسطيني بالهشاشة، نظراً لعدم وجود العملة الوطنية الفلسطينية واستخدام أكثر من عملة، حيث يستخدم الشقل الإسرائيلي، والدينار الأردني، والدولار الأمريكي، الأمر الذي يجعل القطاع المصرفي الفلسطيني عرضة لأية هزات اقتصادية أو مالية في تلك الدول التي يتم التعامل بعملتها الوطنية بشكل أساسي في فلسطين.
4. إن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، والذي سببه المباشر الاحتلال الإسرائيلي؛ أدى إلى غياب البيئة الاستثمارية المشجعة، وعمل على زيادة المخاطرة الاستثمارية، وهروب المستثمرين ورؤوس الأموال للخارج، يضاف إلى ذلك عدم نجاح صانع القرار الاستثماري الفلسطيني في جذب المستثمرين في المشاريع الوطنية (سلطة النقد الفلسطينية، 2010، ص 16، 17).

3. مفهوم الأزمة المالية العالمية وأسبابها

شهد العالم في خريف العام 2008 أزمة مالية حادة، بدأت في سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تزايد حالات التخلف عن سداد دفعات الرهن العقاري من قبل المقترضين في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي قُدر عددهم عامي 2005 2006 بحوالي 3.4 مليون مقترض (الأيوبي، 2011، ص 113)، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حالات حبس الرهن بصورة كبيرة مما حدا بدخول سوق الرهن العقاري في أزمة حقيقية، تمثلت بتراكم مخيف للديون العقارية (Bloom،

وتتميز هذه الأزمة عن سابقتها بشمولية تأثيرها، وتحولها إلى أزمة اقتصادية عالمية، حيث أخذت تنتشر بوتيرة متسارعة نحو مختلف القطاعات الاقتصادية، ونظراً لانفتاح العلاقات الاقتصادية الدولية وانتشار الشركات متعددة الجنسيات والأسواق المالية (البورصات) والتدفق الهائل للتجارة الدولية وتشابك العلاقات الاقتصادية والمالية النقدية بين الدول ولا سيما الدول الصناعية؛ كان من السهولة أن تنتقل تداعياتها إلى دول الاتحاد الأوروبي واليابان بالدرجة الأولى قبل أن تتسع وتمتد لتشمل العديد من الاقتصاديات الناشئة، إذ ووفقاً لآراء كثير من الاقتصاديين فإن العالم ما زال يقع تحت وطأة تداعياتها، التي ما زالت نهائيتها غير واضحة (Horton, 2009, p 355-360).

1.3 الأسباب العامة للأزمة:

ترتبط الأزمة المالية العالمية بمفهومها الشامل بمجموعة من الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي وفرت البيئة المواتية لنشوتها وتفاقمها والتي من أبرزها:

1.2.3 السياسات النقدية التوسعية الفيدرالية

عمل النظام الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية العام 2001 على اتباع سياسة نقدية توسعية، هدفت إلى زيادة وتيرة النشاط الاقتصادي، حيث تم تخفيض أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية. وقد أدت زيادة السيولة في الأسواق، بالإضافة إلى فترة السماح للقروض التي تراوحت عامين وثلاثة أعوام، إلى توسع المصارف في منح القروض العقارية، حيث قدر حجم القروض عام 2008 بحوالي 12 تريليون دولار، وقد استحوذت شركتا فاني ماي Fannie Mae وفريدي ماك Freddie Mac المتخصصة في تمويل الإسكان على ما نسبته 50% من سوق العقار في الولايات المتحدة الأمريكية (الشمري، وجودة، 2009، ص 15).

2.2.3 دور المصارف العقارية في الأزمة

تنافست المصارف التجارية، في ظل السياسات النقدية الفيدرالية في اجتذاب المقترضين في مجال الإقراض السكني حيث بلغت قيمة القروض العقارية عام 2008 حوالي 12 تريليون دولار، كان منها ما نسبته 43% ذات فائدة متغيرة أو متحركة لمقترضين أقل جودة، ليس ذلك فحسب، بل تخلت المصارف التجارية عن أحد الشروط الأساسية في منح القروض، وهو قدرة المقترضين على سداد أقساط القروض والفوائد، حيث اعتمدت تلك المصارف على حقيقة أن المساكن مرهونة لديها، وبذلك نشأ ما عرف بالإقراض العقاري ذي الجدارة الائتمانية الضعيفة Subprime Mortgage،

والأهم من ذلك لم تبدِ البنوك الأمريكية اهتماماً جاداً بمدى قدرة المقترضين على السداد، بل كان أساس نشاطها قائماً على أن تلك المنازل مرهونة لديها، لذا، ولدى انفجار فقاعة أسعار العقارات، أي انخفاض أسعارها، فقد بدأت تلك البنوك تدريجياً بفقدان قدراتها على تحويل أنشطتها، مما نجم عنه معاناتها من أزمة مالية خانقة.

3.2.3 دور المصارف الاستثمارية وصناديق التحوط

عمدت المصارف الاستثمارية إلى شراء القروض العقارية ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة من المصارف التجارية، وعمدت أيضاً إلى إصدار أوراق مالية مدعومة بهذه القروض العقارية وشهادات رهون العقارات، ثم قامت هذه المصارف بتسويق هذه الأوراق المالية ذات المخاطر المرتفعة في مؤسسات مالية مختلفة في الولايات المتحدة وفي دول عديدة أخرى، كما عملت على إدراجها ضمن محافظ استثمارية قامت بتأسيسها، واستقطاب العديد من المؤسسات المالية والشركات والأفراد للاستثمار فيها. ومما زاد الوضع سوءاً، سماح هيئة الأوراق المالية الأمريكية لمصارف الاستثمار في العام 2004 بزيادة نسبة الدين إلى رأس المال من 12 ضعفاً إلى أكثر من 30 ضعفاً، مما أدى إلى التوسع في منح القروض السكنية في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي زيادة الطلب عليها وزيادة أسعارها خلال تلك الفترة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص 3).

4.2.3 السياسات الفيدرالية الانكماشية

بدأ النظام الاحتياطي الفيدرالي في أوائل العام 2005، باتباع سياسة نقدية متشددة بهدف السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة، من خلال رفع أسعار الفائدة تبعاً على القروض الفيدرالية التي يمنحها للمصارف التجارية، حتى وصل سعر الفائدة إلى 5.25% في منتصف عام 2007 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص 3). وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أقساط القروض ومنها القروض العقارية، حيث تخضع هذه القروض لأسعار فائدة متغيرة. ونجم عن نسب الفائدة المتغيرة ارتفاعاً في الأسعار السنوية للفائدة، وترتب على ذلك تعثر الكثير من المقترضين عن السداد، وترافق مع هذا انخفاض في الطلب، وبالتالي انخفاض في أسعار العقارات وزيادة المعروض منها. نتيجة لتلك السياسات الفيدرالية؛ بدأت حالات التعثر في سداد القروض العقارية في الظهور، وازدادت بشكل كبير، حيث أصبحت الأوراق المالية المدعومة بالقروض العقارية وشهادات الرهن العقارية ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة تفقد جزءاً من قيمتها بشكل مطرد. وقد أدى انخفاض الطلب على المباني السكنية إلى تراجع أسعارها في السوق الأمريكية، حيث أصبحت القيمة الحالية لقرض المبنى السكني تتجاوز بكثير سعر البيع في السوق، مما نجم عنه عدم جدوى الاستثمار

بخدمة تلك القروض العقارية من قبل المقترضين وتفضيلهم التخلي عن منازلهم، فبلغ عدد المساكن التي تعرضت للمصادرة القانونية لأغراض تحصيل الديون في العام 2007 حوالي 1.3 مليون مسكن (الشمرى، وجودة، 2009، ص 15).

5.2.3 التوسع في الإنفاق وتعاطم حجم الديون الأمريكية

أما من الأسباب غير المباشرة للأزمة فيمكن القول بأن توسع الإنفاق العسكري الأمريكي بشكل لا سابق له، من جراء الحربين في العراق وأفغانستان وما رافقهما من ارتفاع معدلات التضخم ومظاهره الناجمة عن زيادة الإنفاق غير المنتج، إذ قدرت نفقات الحرب على العراق فقط خلال الأعوام 2003-2008 بحوالي 616 مليار دولار، كما قدر حجم الإنفاق على ما سُمي "بالحرب على الإرهاب" خلال الأعوام 2001-2008 بحوالي 736 مليار دولار، الأمر الذي أدى إلى زيادة العجز في الميزانية الاتحادية بثلاث مرات خلال السنة المالية 2007/2008، ليصل إلى ما قيمته 455 مليار دولار، أو ما نسبته 3% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي الذي بلغ في ذلك العام حوالي 16 تريليون دولار (قرش، وعبد الكريم، 2010، ص 32). وقد أدى هذا العجز إلى تعاطم ديون الحكومة الأمريكية. أما عن حجم ديون الشركات الأمريكية فقد وصل إلى حوالي 18.4 تريليون دولار (أبو فارة، 2013، ص 141).

6.2.6: ضعف الأنظمة والتشريعات

كما ويأتي ضمن الأسباب غير المباشرة للأزمة، ضعف الضوابط والقواعد والتشريعات والأنظمة، التي تحكم عمل الشركات والمؤسسات المالية وتراقبها، ولا سيما تلك التي تعمل في مجال إصدار السندات وتمويل الرهونات العقارية، وعدم خضوعها لسلطة المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ومراقبته. وقد جاء ذلك على أثر الانهيار الكامل للكنزبة التي كانت تطالب بضرورة الرقابة وعدم التوسع في الإقراض إلا في حالات وحدود معينة (Franklin & Xian & Koualewski, 2011).

2.3 المصارف التجارية والمؤسسات الاستثمارية تتلقى الصدمة الأولى

تمخض عن تلك التطورات في سوق الرهن العقاري، بدء بعض المصارف والمؤسسات المالية العقارية وصناديق الاستثمار وصناديق التحوط بتسجيل خسائر مرتبطة بالرهن العقاري ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة. وقد ازدادت هذه الخسائر بشكل مطرد، بحيث تحولت في الربع الأخير من عام 2007 إلى أزمة شُح السيولة لدى المصارف التجارية، واستمرت الأزمة في التقاوم عام 2008، وواجهت المؤسسات المختصة بالإقراض العقاري في الولايات المتحدة خطر الانهيار، فأعلن بعضها الإفلاس، واستحوذت الحكومة على موجودات البعض الآخر. وكان من أبرز المؤسسات التي

تعرضت للأزمة بشكل حاد شركتي فاني ماي Fannie Mae، وفريدي ماك Freddie Mac لكونهما تتأثران على 50% من سوق الإقراض وتمويل الرهن العقاري، تلتهما شركتي كارليل كابيتل وسي تي جروب، ووفقاً للبيانات التي نشرت بشأن خسائر المؤسسات العاملة في قطاع العقارات، فقد بلغت خسائر تلك المؤسسات حوالي 945 مليار دولار، كان نصيب المؤسسات الأمريكية منها 565 مليار دولار. وما لبثت الأزمة أن انتقلت إلى المصارف الاستثمارية وشركات التأمين بسبب علاقتها المباشرة بالأزمة، نظراً لقيامهما بتقديم الضمانات لإصدار السندات وتوفير قروض طويلة الأجل، فكان أول المصارف الاستثمارية التي أعلنت إفلاسها بنك ليمان برادرز Lehman Brothers Holding الذي تأسس عام 1850 ونجا من أزمة الكساد الكبير عام 1929 - 1933، وهو يصنف في المرتبة الرابعة في الولايات المتحدة الأمريكية، تلاه مصرف "واشنطن ميوتشوال" الذي قام بنك الاستثمار جي بي مورغان بشراء أصوله بحوالي 2 مليار دولار، باستثناء السندات غير المضمونة والأسهم الممتازة وجزء محدود من التزاماته، كما أخرجت الأزمة المصرفيين الاستثماريين غولدمان ساكس ومورغان ستانلي من السوق المالي إلى السوق النقدي عبر تحويلهما إلى شركتين قابضتين لمزاولة العمل المصرفي الخاضع لإشراف المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ورقابته، ولحقت شركة ميريل لانث الاستثمارية بمن سبقها حيث بلغت خسائرها 23 مليار دولار، قبل أن تندمج مع بنك أف أميركا بتكلفة قدرها 50 مليار دولار. كما طالت الأزمة أكبر مؤسسة تأمين أمريكية American International Group AIG، حيث قامت الحكومة الفيدرالية بشراء 79.9% من أسهمها بعد أن دفعت حوالي 85 مليار دولار لإنقاذها من الإفلاس (قرش، وعبد الكريم، 2010، ص 39).

4. تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي

كان من أبرز تداعيات الأزمة المالية العالمية؛ أن تعرض الاقتصاد العالمي لازمة اقتصادية هي الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية، ظهرت تبعاتها بشكل واضح اعتباراً من منتصف عام 2008. ونظراً لترابط الاقتصادات والأسواق وتداخلها عبر جسور التجارة الخارجية والأسواق المالية (البورصات) ومن خلال الشركات متعددة الجنسيات أيضاً، فقد أرخت الأزمة سدولها على الاقتصاد العالمي برمته. ومن الضرورة أن نشير؛ إلى أن مدى تأثير اقتصادات الدول المختلفة بالأزمة المالية اعتمد بشكل أساسي على درجة الارتباط والاندماج الاقتصادي والمالي لهذه الدولة أو تلك في الاقتصاد العالمي والمراكز المالية العالمية، لذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية واليابان كانت أكثر تضرراً بالأزمة المالية، بسبب درجة الاندماج العالمية بين اقتصادات هذه الدول وتشابه هياكلها الاقتصادية.

1.4 انعكاسات الأزمة المالية على الأسواق المالية العالمية

تعد الأسواق المالية أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بالأزمة المالية العالمية، فعلى أثر هبوط قيم الأسهم في وول ستريت في سبتمبر 2008 انخفض المؤشر العام للقيم بنسبة 7.1% في فرانكفورت، و 6.8% في باريس، و 5.4% في لندن، و 7.5% في مدريد، و 3.8% في طوكيو، و 5.1% في شنغهاي، و 6% في ساوباولو، واستمر هذا الاتجاه التنازلي خلال عام 2008، مما جعل البورصات العالمية تسجل انخفاضاً كبيراً في مؤشراتها خلال العام نفسه (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص 12).

2.4 تأثيرات الأزمة على التجارة الدولية

أما بشأن تأثيرات الأزمة على التجارة الدولية وموازن المدفوعات، فقد أدى تباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة إلى انخفاض الطلب على المواد الأولية والنفط، كما انخفض مستوى الإنفاق على السلع المعمرة، فضلاً عن انخفاض أسعار المواد الغذائية والنفط، وبذلك فقد انخفض معدل نمو التجارة العالمية لتبلغ 3.3% في عام 2008 مقارنة بما نسبته 7.2% في عام 2007. وفي عام 2009، حدث انكماش حاد في حجم التجارة العالمية بلغ معدله 10.7% مقارنة بمعدل نمو التجارة العالمية في عام 2008 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص 8).

3.4 التطورات في أسواق النفط العالمية

كان تأثير الأزمة المالية على أسواق النفط العالمية كبيراً وحاداً، فبالرغم من ثبات حجم الطلب العالمي على النفط عند مستوى عام 2007، الذي بلغ 85.8 مليون برميل يومياً، فقد واصلت أسعار النفط العالمية ارتفاعها خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2008، حيث وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، وسجل السعر الفوري لسلة خامات أوبك أعلى مستوى له في يوليو 2008 وبلغ 131.2 دولار للبرميل. أما بعد الأزمة فقد تراجعت أسعار النفط العالمية في النصف الثاني للعام 2008 إلى ما دون 60 دولاراً للبرميل الواحد بسبب توقعات كساد النمو الاقتصادي. مما حدا بالدول المنتجة للنفط إلى تخفيض إنتاجها اليومي، للحيلولة دون المزيد من تراجع أسعار النفط الدولية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص 12).

4.4 انعكاسات الأزمة على معدلات نمو الاقتصاد العالمي

سجل أداء الاقتصاد العالمي انخفاضاً ملموساً خلال عام 2008، حيث بلغ معدل نموه الحقيقي 3.2% مقابل 5.2% في عام 2007. وقد استمرت تبعات الأزمة المالية العالمية خلال العام

2009 أيضاً، حيث دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة من الركود، وذلك بانكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بنسبة 0.6% في عام 2009 عن معدل نموه في العام 2008، وقد جاء هذا الانخفاض كمحصلة لتراجع معدلات النمو في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وإن كان أكثر حدة في الدول المتقدمة. وقد انعكس انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي على معدلي التضخم والبطالة العالميين، إذ شهدت أسعار السلع الأولية انخفاضاً حاداً في العام 2008 عن مستوياتها في عام 2007، مرافقة في ذلك ارتفاع معدل التضخم في عام 2008 مقارنة بعام 2007 وذلك في مختلف دول العالم ولا سيما الدول النامية التي تراجعت أسعار صرف عملاتها أمام العملات الرئيسية. أما في العام 2009، فقد استمر تراجع معدلات التضخم وتفاقم البطالة في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء (صندوق النقد الدولي، 2009، ص 1 - 10).

5.4 تداعيات الأزمة المالية على اقتصادات الدول العربية

لم تكن اقتصادات الدول العربية بمعزل عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، فقد امتدت آثار تلك الأزمة إلى الاقتصادات العربية من خلال عدة عوامل خارجية، كافتتاح أسواق المال لدول مجلس التعاون الخليجي على أسواق المال العالمية، واعتماد العديد من الدول العربية على الإيرادات النفطية لتمويل النشاط الاقتصادي. أما بالنسبة للدول العربية غير النفطية كالأردن وتونس وسورية ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا، فقد سجلت اقتصاداتها انكماشاً ملحوظاً على الطلب الخارجي لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين لها، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تراجع التدفقات المالية الواردة إليها من خلال السياحة وتحويلات العاملين بالخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 206، 207).

ليس هذا فحسب، فعلى صعيد أسواق الأوراق المالية العربية، فقد سجلت أسواق مصر والأردن وبلدان الخليج العربي خسارة كبيرة، فقد خسر سوق الكويت للأوراق المالية حوالي 38% من قيمته السوقية في العام 2008. ومن ناحية أخرى، وفي خلال أسابيع خسرت الصناديق السيادية الخليجية ما يقدر بحوالي 400 مليار دولار أو ما يعادل 35% من قيمتها السوقية. أما الخسارة الفادحة التي منيت بها بلدان الخليج العربي؛ فقد كانت من جراء التراجع الحاد في أسعار النفط، حيث قدرت بحوالي 850 مليون دولار يومياً، مما أدى إلى عجز في ميزانيات الدول العربية الخليجية عام 2009. كما أن بعض التقديرات تشير إلى أن حكومات مجلس التعاون الخليجي قد أوقفت 60% من المشاريع الاستثمارية التي كانت تقوم بها، وأن قيمة خسائرها من جراء انخفاض قيمة الاستثمارات الخاصة لمواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي في أوروبا وأمريكا بلغت حوالي 2.5 تريليون دولار في الأشهر الأربعة الأخيرة من عام 2008. وقد انعكست هذه الخسائر على مجمل

الأزمة المالية العالمية وآثارها على الجهاز المصرفي الفلسطيني

العالم العربي، بحكم العلاقات التي تربط بلدان مجلس التعاون الخليجي ببقية البلدان العربية من ناحية العمالة العربية في دول الخليج والاستثمارات الخليجية في بقية البلدان العربية (المراقب الاقتصادي، 2009، ص 10).

5.4 سبل علاجية للأزمة

على الرغم من امتداد الأزمة المالية إلى مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، ودخول الولايات المتحدة ومعظم البلدان الأوروبية واليابان في مرحلة ركود اقتصادي، إلا أن ذلك لا يعتبر كافياً لتصنيف هذه الأزمة، إن كانت ستلاشى آثارها في المدى القصير، أم أنها ستقود إلى انكماش في النشاط الاقتصادي العام وتتسبب في تسريح العمال وإحداث أزمة بطالة عن العمل، وتكون بذلك أشبه بأزمة انهيار سوق المال الأمريكي في أكتوبر 1929 التي تحولت بعد ذلك إلى ما عرف "بالكساد العظيم" (Lawrence, 2009, p 10-15).

لذا فإن بعض أهم المفكرين الاقتصاديين في الولايات المتحدة الأمريكية[•]، يعتقدون بأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية حتى الآن لمعالجة الأزمة هي إجراءات ضرورية لوقف الانهيار في المؤسسات المالية في الأمد القصير، أما بالنسبة لمعالجة أسباب الأزمة، فإن ذلك يتطلب إصلاحات جذرية تعمل على تغيير البيئة الاقتصادية في الولايات المتحدة، وعلى تغيير النظام النقدي العالمي، هذا من ناحية، من ناحية أخرى، فإن حلاً لمثل هذه الأزمة في المدى الطويل تتطلب تحولات جذرية في أسس النظام الاقتصادي العالمي الراهن بكل مكوناته.

فبالنسبة للبيئة الاقتصادية في الولايات المتحدة، يُجمع الاقتصاديون على ضرورة أن يشمل برنامج الإصلاح أبرز القضايا والجوانب الآتية:

- إعادة النظر في جميع القوانين التي بموجبها ألغيت الرقابة على أسواق المال، وسن قوانين جديدة تعمل على تنظيم عمل أسواق المال، بشكل يمكنها من مزاوله دورها الاقتصادي الهام، والمتمثل في تقليص المخاطر التي تحيط بعملية تحويل الادخار إلى استثمار.
- إعادة النظر في قوانين مراقبة الشركات وتفصيل دور القطاع العام في مجالات إنتاج السلع والخدمات العامة.
- تعديل قانون الضرائب الأمريكي، حتى يصبح أداة فاعلة في إعادة توزيع الدخل القومي

[•] مثل جوزيف ستغلنز، الأستاذ في جامعة كولومبيا والحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2001 والذي عمل كمستشار اقتصادي للرئيس كلينتون، كما شغل منصب نائب مدير البنك الدولي. كذلك بول كروغمان، أستاذ الاقتصاد في جامعة برنستون والحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2008، وصاحب المقال الأسبوعي في جريدة نيويورك تايمز.

لصالح الفقراء والطبقة الوسطى.

- إيقاف الحروب الأمريكية في العراق وأفغانستان وتوجيه نفقات هذه الحروب نحو قطاعات اقتصادية واجتماعية حيوية.

أما بالنسبة لنظام النقد العالمي، فهناك اعتقاد عام، أن العالم في الوقت الراهن يعيش بلا نظام نقدي، ففي القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كان النظام العالمي يرتكز على قاعدة الذهب الذي توقف العمل بها أيام الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، وبعد الحرب العالمية الثانية تم العمل بنظام بريتون وود الذي كرس الدولار الأمريكي بديلاً للذهب كنقد عالمي، وقد توقف العمل بذلك النظام أيضاً عام 1971، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت كل دولة في العالم تتبع النظام الذي تعتقد أنه الأنسب لها. في ضوء ما ورد، فإن بعض المفكرين في مجال النظرية النقدية يعتقدون بضرورة إرساء قواعد نظام نقدي عالمي جديد، لأن الوضع الحالي كما يقول روبرت مونديل "لا يقوم بمهمة التوازن بين العملات المختلفة، ولا يقوم بمهمة تثبيت الأسعار" وهناك اقتراحات كثيرة لإرساء قواعد نظام عالمي جديد يجمع بين النظام المبني على أساس قاعدة الذهب والنظام المبني على أساس سعر الصرف الحر دون أي تدخل من السلطات النقدية. ويعتقد الباحث أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد كشفت هشاشة النظام المالي والنقدي الرأسمالي العالمي، وعليه فقد أضحت الضرورة تقتدي إجراء تغييرات جوهرية في النظامين المالي والنقدي، من خلال تدخل الدولة المباشر وغير المباشر في تنظيم آليات هذا النظام، وتقليص آليات اقتصاد السوق بما يؤدي إلى تحفيز الطلب الكلي الفعال وبالتالي الاستثمار الكلي في مجالات الاقتصاد الحقيقي المنتج.

5. تداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي الفلسطيني

أظهرت مجريات الأزمة المالية العالمية أن درجة تأثر هذه الدولة أو تلك بالأزمة المالية العالمية، اعتمد بشكل أساسي على مدى انخراطها ومشاركتها في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، أو مكانتها في التقسيم الدولي للعمل. لذا، وكما أشرنا في موضع سابق في هذه الدراسة، فإن الدول المتقدمة اقتصادياً وصناعياً كانت أكثر تضرراً بالأزمة العالمية، نظراً لدرجة الاندماج العالمية لاقتصاداتها في الاقتصاد العالمي وتشابه هياكلها الإنتاجية، في حين أن الدول ذات الهياكل الإنتاجية والاقتصادية الضعيفة كانت أقل تضرراً بالأزمة المالية، وذلك بسبب عدم انغماسها واندماجها بالنظامين الاقتصادي والمالي العالميين.

يصنف الاقتصاد الفلسطيني وجهازه المصرفي ضمن إطار الاقتصادات الهشة والمعزولة، وبالتالي فإن تأثره بالأزمة المالية كان هامشياً ومحدوداً إلى حد كبير، ذلك لعدد من الأسباب الهامة

1. عدم ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العالمي، إذ ما زال يرتبط بشكل وثيق وأحادي بالاقتصاد الإسرائيلي سواء من حيث التجارة الخارجية التي تعتمد بشكل رئيس على الواردات من إسرائيل أو من خلالها، وانعدام الصادرات، أو من حيث اعتماد القوى العاملة الفلسطينية على سوق العمل الإسرائيلي.
2. كما أن ضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وتدني حجم التجارة الخارجية الفلسطينية مع الدول المتقدمة حدّ من التأثير بالأزمة المالية وتداعياتها.
3. إن الاقتصاد الفلسطيني شبه المغلق وعدم وجود الاستثمارات الخارجية للقطاع المصرفي سواء في الأدوات أو المؤسسات المالية العالمية، جعلت القطاعين المالي والمصرفي الفلسطينيّين في منأى عن كثير من الصدمات والأزمات الخارجية المختلفة.
4. أما بالنسبة للمؤسسات والشركات الفلسطينية، فإن قدرتها التنافسية لم تتأثر سلباً أو إيجاباً بالأزمة الحالية، بل على العكس من ذلك، فقد أشارت النشرة السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انخفاض المستوى العام للأسعار خلال الثلاثة شهور الأخيرة للعام 2008، وذلك بسبب انخفاض التكاليف الناجمة عن انخفاض أسعار النفط الخام ومشتقاته وانخفاض أسعار المواد الأولية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، ص 49).

1.5 أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني قبيل الأزمة وفيما بعدها

في ضوء العوامل آنفة الذكر، التي تشير مجملها إلى عدم انخراط الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصادين العالمي والإقليمي، فإن المؤشرات المصرفية الرئيسة للميزانية المجمعّة للمصارف العاملة في فلسطين حافظت على اتجاهها التصاعدي على مدار الخمس سنوات الأخيرة، أي ما بين الأعوام 2006 – 2010، غير متأثرة بتداعيات الأزمة المالية العالمية. فكما تشير بيانات الجدول رقم (2) فإن إجمالي الموجودات لهذه المصارف، وفي إشارة هامة إلى عدم تأثرها بالأزمة المالية العالمية، قد ارتفعت قيمتها عام 2009 إلى ما قيمته 8,09 مليار دولار أو ما نسبته 5.9% عما كانت عليه قيمتها في العام 2008 وهو عام ذروة الأزمة. كما ارتفعت قيمة موجودات المصارف في العام 2010 أيضاً، عما كانت عليه في عام الأزمة إلى ما قيمته 8,60 مليار دولار أو ما نسبته 6.4%. ويمكن الإشارة إلى أن موجودات المصارف العاملة في فلسطين قبيل الأزمة، حافظت على وضع مستقر، إذ بلغت نسبة الزيادة في العام 2007 حوالي 21,4% مقارنة بما كانت عليه في العام 2006، كما وسجلت نسبة الزيادة في العام 2006 أيضاً ما نسبته 2.9% مقارنة بقيمة الموجودات في العام 2005.

جدول (2): بنود مختارة من الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة (2006 - 2010) (بالمليون دولار)

البيان	2006	2007	2008	*2009	*2010
إجمالي الموجودات	5769.0	7003.9	7640.4	8091.1	8608.5
نسبة التغير	2.9%	21.4%	9.1%	5.9%	6.4%
إجمالي ودائع الجمهور	4215.9	5117.7	5846.9	6295.3	6802.2
نسبة التغير	0.5%	21.3%	14.2%	7.7%	8.1%
التسهيلات الائتمانية المباشرة	1843.4	1705.2	1828.2	2233.9	2825.5
نسبة التغير	3.1%	-7.5%	7.1%	22.2%	26.5%
حقوق الملكية	597.0	702.0	853.0	967.8	1096.6
نسبة التغير	8.1%	17.6%	21.5%	13.5%	13.3%

* مصدر سبق ذكره: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع عشر لعام 2008، صفحة 135.

* مصدر سبق ذكره: سلطة النقد الفلسطينية - الميزانية المجمعة للمصارف.

وقد لعبت مساعي سلطة النقد الفلسطينية دوراً مهماً، للحيلولة دون تأثر الجهاز المصرفي الفلسطيني بالأزمة المالية العالمية، حيث حظي عام 2008 بالمزيد من اهتمام سلطة النقد، تمثل ذلك بتكثيف الإجراءات والاتصالات مع جميع الجهات المعنية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي وبنك إسرائيل، لمعالجة مشكلة السيولة النقدية، ونقل أوراق النقد من الشيقل الإسرائيلي والعملات الأخرى من المصارف العاملة في الضفة الغربية إلى فروعها في قطاع غزة، لتمكين المصارف من الوفاء بالتزاماتها النقدية والمالية. ويمكن الاستدلال على ثقة الجمهور الفلسطيني بالقطاع المصرفي، بعيداً عن حالة الترقب والقلق التي سادت غالبية الأوساط الرسمية والشعبية في كثير من دول العالم، من جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية، التي بدأت نتائجها المباشرة بانهيار مؤسسات مالية مصرفية عالمية وإفلاسها، من خلال إجمالي ودائع الجمهور، الذي يعد أحد أبرز مؤشرات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين.

فكما تشير بيانات الجدول السابق، فإن زيادة ملحوظة طرأت على إجمالي ودائع الجمهور بلغت حوالي 729.2 مليون دولار في عام 2008، مقارنة بإجمالي الودائع غير المصرفية في العام 2007 أو بزيادة تجاوزت ما نسبته 14%. أما في العامين اللذين تلا عام ذروة الأزمة، فقد بلغت الزيادة على إجمالي ودائع الجمهور حوالي 448.2 مليون دولار، وزيادة بلغ قدرها 955.3 مليون دولار في عامي 2009 و2010 على التوالي مقارنة بحجم ودائع الجمهور عام 2008، أو ما نسبته 7.7%

ويعزى الارتفاع الملحوظ في إجمالي ودائع الجمهور لدى المصارف العاملة في فلسطين، إلى نجاح تلك المصارف في جذب الودائع غير المصرفية واستقطابها، بفضل السياسة التي انتهجتها في هذا الشأن، ونمو الوعي المصرفي واستمرار ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي الفلسطيني، ذلك على نحو أفضل من بعض الدول المجاورة التي تتمتع بظروف سياسية واقتصادية مستقرة. فقد شكلت الودائع غير المصرفية في الأراضي الفلسطينية ما نسبته 84% من الناتج الإجمالي المحلي، مقابل 124% في الأردن، وحوالي 70% في مصر، وحوالي 93% في دولة الإمارات العربية المتحدة (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص 354).

ومن المؤشرات الهامة التي لا بد من تناولها في سياق استعراض تداعيات الأزمة المالية العالمية على الجهاز المصرفي الفلسطيني، التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة من المصارف العاملة في فلسطين للقطاعين العام والخاص. فكما تشير بيانات الجدول رقم (2)، فإنه إلى جانب نمو إجمالي ودائع الجمهور، طرأ نمو مطرد على حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة، فعلى الرغم من تراجع نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 7.5% في العام 2007 مقارنة بالعام 2006، إلا أن العام 2008 شهد نمواً ملحوظاً قدره 7.1% مقارنة بالعام 2007.

أما بالنسبة للعامين 2009، 2010، فعلى الرغم من مجريات الأزمة المالية العالمية، إلا أن المصارف مارست نشاطها الإقراضي بشكل طبيعي وفعال. فقد ارتفعت قيمة التسهيلات الائتمانية في عامي 2009 و 2010 عما كانت عليه في عام 2008 بحوالي 405,7 مليون دولار، و 997.3 مليون دولار على التوالي أو ما نسبته 22.2% و 26.5% على التوالي.

إن التحليل السابق للتسهيلات الائتمانية المباشرة قبل الأزمة المالية وبعدها، يظهر مجموعة من الحقائق التي قد تفسر استمرار الجهاز المصرفي بنشاطه الإقراضي بعيداً عن المخاوف من جراء الأزمة المالية العالمية. ففي ظل انغلاق الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصادين الإقليمي والعالمي، من خلال تدني حجم تجارته الخارجية ولا سيما الصادرات السلعية، وانعدام استثمارات الجهاز المصرفي الفلسطيني في الخارج، وهذا ما ما تطرقنا إليه في بداية هذا الجزء من الدراسة، فإن التسهيلات الائتمانية التي تقوم المصارف العاملة في فلسطين بمنحها لمختلف القطاعات الاقتصادية، تُعد من المؤشرات ذات الدلالات الهامة في القطاع المصرفي. فهي من ناحية تشير إلى مدى أهمية القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، ومن ناحية أخرى، فإن الفوائد المترتبة على هذه التسهيلات تعد من أهم مصادر الدخل لدى المصارف العاملة

في فلسطين. أما على صعيد حقوق الملكية كأحد أبرز بنود الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين، فإنه يعد من المؤشرات الشاهدة على استقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني في وجه الأزمة المالية العالمية.

وفي إطار الجهود الرامية إلى دعم وتعزيز رأس مال المصارف العاملة في فلسطين، لما لذلك من أثر إيجابي على تعزيز ثقة الجمهور الفلسطيني بتلك المصارف وتدعيم موقعها في السوق الفلسطيني، وتماشياً مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية التي تقضي برفع رأس مال المصارف وزيادته وتدعيمه، كونه خط الدفاع الأول للمصارف في مواجهة المخاطر المختلفة، فإن البيانات المدرجة في الجدول السابق تشير إلى زيادة مستمرة في رأس المال المدفوع، بلغ أدنى مستوى له 8.1% في العام 2006، وأعلى مستوى لها بلغ في العام 2008 إذ سجلت هذه الزيادة ما نسبته 21.5%. أما متوسط الزيادة في رأس المال المدفوع قبل الأزمة المالية وبعدها، أي خلال الفترة 2006 – 2010 فقد بلغ ما نسبته 16.4%.

2.5 مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي الفلسطيني قبل الأزمة وبعدها

إضافة لتحليل أبرز بنود الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين، الذي يتبين من خلاله عدم تعرض الجهاز المصرفي الفلسطيني لأية مخاطر بسبب الأزمة المالية العالمية التي عصفت بغالبية الأجهزة المصرفية والنشاط الاقتصادي بصفة عامة في الدول المتقدمة صناعياً واقتصادياً، وفي كثير من الدول النامية، بما في ذلك العديد من الأقطار العربية، فإن مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي الفلسطيني تشير بدورها إلى عدم تأثر الجهاز المصرفي الفلسطيني بتداعيات الأزمة المالية العالمية. ويتضح ذلك، وكما تشير البيانات النسبية الواردة في الجدول رقم (3)، من خلال زيادة أرباح المصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة 2006 – 2010. فقد حافظ مؤشر صافي الأرباح إلى إجمالي صافي الموجودات على اتجاه تصاعدي قبل الأزمة المالية العالمية وبعدها، تمثل ذلك في نسبة الزيادة على تلك الأرباح، حيث تراوحت ما بين 1.5% - 2.1% خلال الفترة المشار إليها أعلاه. كما ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية أيضاً خلال الفترة نفسها، حيث تراوحت نسبته ما بين 14.8% في العام 2006 و 17.5% خلال العام 2010. أما بالنسبة للعامين 2009 و 2010 بشكل خاص، أي العامين اللذين تلا عام الأزمة المالية، فقد ارتفعت نسبة العائد فيهما على حقوق الملكية مقارنة بالعام 2008 بحوالي 0.1% و 2.4% على التوالي. ويستدل من خلال مؤشر الأرباح الصافية المتحققة خلال العامين 2009 و 2010 ليس فقط على ابتعاد الجهاز المصرفي الفلسطيني عن مجريات الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، بل وعلى نمو حقوق الملكية

الأزمة المالية العالمية وآثارها على الجهاز المصرفي الفلسطيني

أيضاً، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الاحتياطات القانونية للمصارف العاملة في فلسطين وتقويتها في مواجهة المخاطر المحتملة.

جدول رقم (3): الأهمية النسبية لمؤشرات السلامة المالية للمصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة (2006 – 2010) (الأرقام بالنسب مئوية)

المؤشر	2006	2007	2008	2009	2010*
صافي الأرباح (الخسائر)/ صافي الأصول	1.5	1.6	1.6	1.8	2.1
صافي الأرباح (الخسائر)/ صافي حقوق الملكية	14.8	14.8	14.9	15.0	17.5
التسهيلات الائتمانية المباشرة/ الودائع غير المصرفية	43.7	33.3	31.3	35.5	42.2
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة/ صافي الأصول	30.6	22.6	23.2	27.4	32.9
صافي التسهيلات للقطاع الخاص/ ودائع القطاع الخاص	35.4	27.8	24.7	27.9	33.5
التسهيلات المتعثرة (غير المنتظمة)/ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	15.3	15.2	8.1	4.1	3.1
التسهيلات المتعثرة (غير المنتظمة)/ صافي حقوق الملكية	44.7	37.1	17.5	9.6	8.1
مخصصات التسهيلات المتعثرة/ التسهيلات المتعثرة (غير المنتظمة)	56.9	73.9	74.8	82.8	70.4
التوظيفات الخارجية/ إجمالي الودائع	52.0	57.7	56.1	51.1	48.4

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2009، صفحة 128.

* سلطة النقد الفلسطينية، سجلات دائرة الأبحاث والسياسات النقدية.

وتكمن أهمية هذا النمو في حجم رؤوس الأموال المدفوعة للمصارف في الانسجام مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية لعام 2009، التي ألزمت المصارف العاملة في فلسطين برفع رؤوس أموالها إلى 50 مليون دولار، بهدف تعزيز قدرة الجهاز المصرفي الفلسطيني على امتصاص أية مخاطر محتملة في ضوء ما كشفت عنه الأزمة المالية العالمية، ونجم عن ذلك عدة اندماجات للبنوك الفلسطينية التي يقل رأسمالها عن 50 مليون دولار.

أما بالنسبة لمؤشر صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة إلى إجمالي موجودات المصارف، فعلى الرغم من التراجع الاعتيادي لهذا المؤشر في العام 2007 إلى ما نسبته 22.6% مقارنة بما نسبته 30.6% في العام 2006، إلا أنه عاد للارتفاع في العام 2008 إلى ما نسبته 23.2%. أما في العامين 2009 و 2010 فقد حقق هذا المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته 27.4% و 32.9% على التوالي، وفي سياق تحليل مؤشر التسهيلات الائتمانية المباشرة، كأحد أبرز مؤشرات السلامة المالية المصرفية، فقد حقق مؤشر صافي التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص مقارنة بإجمالي ودائع القطاع الخاص ارتفاعاً ملحوظاً أيضاً في العامين 2009 و 2010 بلغت نسبته 27.9% و 33.5% على التوالي، وذلك مقارنة بما نسبته 24.7% في العام 2008.

ومن مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بجودة الأصول، التي تشير إلى تحسن أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني برمته خلال الأزمة وبعدها، تلك المؤشرات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية المتعثرة، حيث شهدت نسبة التسهيلات المتعثرة غير النظامية إلى إجمالي التسهيلات انخفاضاً ملموساً في العام 2008 حوالي 8.1% مقارنة بالعامين 2006 و 2007 اللذين سجلت نسبة ذلك المؤشر خلالهما حوالي 15.3% و 15.2% على التوالي. أما خلال العامين 2009 و 2010 فقد طرأ انخفاض هام على نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة، حيث بلغت 4.1% و 3.1% على التوالي، ويأتي هذا الانخفاض الكبير بعدما شرعت المصارف بالتشدد في شروط الضمانات المقبولة والمقدمة من قبل الجهات المستفيدة من التسهيلات الائتمانية. أما على صعيد التوظيفات الخارجية للمصارف العاملة في فلسطين، فإنه وفي ظل انعدام البيئة الاستثمارية الملائمة، فإن التوظيفات الخارجية تُعد إحدى أبرز السبل المتاحة للمصارف لتوظيف السيولة المتراكمة لديها، الناجمة عن تزايد حجم الودائع غير المصرفية. إلا أن مؤشر التوظيفات الخارجية الخاص بالمصارف العاملة في فلسطين، - وعلى الرغم من انعدام البيئتين الاقتصادية والاستثمارية في فلسطين - قد سجل انخفاضاً ملحوظاً منذ العام 2006 وحتى العام 2010، بصرف النظر عن الارتفاع النسبي الذي طرأ على هذه التوظيفات في العام 2007.

وفي ظل استحواذ الأرصدة المودعة من قبل المصارف العاملة في فلسطين في الخارج على ما يزيد على 90% من التوظيفات الخارجية (سلطة النقد الفلسطينية، 2008، ص 89)، فإن مؤشر التوظيفات الخارجية كان يعد من أكثر المؤشرات عرضة لمخاطر الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، بسبب انخفاض معدلات الفائدة العالمية على الودائع نتيجة للأزمة المالية. إلا أن السبب الرئيس لانخفاض تلك التوظيفات، كما تشير بيانات الجدول السابق، يعزى إلى السياسات العامة لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني بضرورة لعب دور أكثر فاعلية في الاقتصاد المحلي من خلال زيادة التسهيلات

الأزمة المالية العالمية وآثارها على الجهاز المصرفي الفلسطيني

الائتمانية المباشرة للقطاعات الاقتصادية والخدماتية المختلفة، والاستثمار الداخلي في سوق فلسطين المالي، خاصة في ظل النتائج الإيجابية المرتفعة التي حققها السوق في عام 2009 مقارنة بالأسواق المالية العالمية التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها، إذ ارتفع صافي الاستثمار في أسهم الشركات في فلسطين عام 2009 بقيمة 19.8 مليون دولار، وبزيادة بلغت نسبتها 15% عن العام 2008، في حين انخفضت الاستثمارات في أسهم الشركات خارج فلسطين بقيمة 3.9 مليون دولار، وبانخفاض بلغت نسبته 23.3% عن العام 2008 (سلطة النقد الفلسطينية، 2009، ص 77). كما ويأتي هذا الانخفاض في مؤشر التوظيفات الخارجية استجابة لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية التي قضت بتخفيض نسبة التوظيفات الخارجية على عدة مراحل^{*}، بغية توظيف المدخرات الفلسطينية في الاقتصاد المحلي، وهو ما انعكس بشكل فعلي وغير مسبوق في زيادة التسهيلات الائتمانية في العامين 2009، 2010، ذلك كما أشرنا في الجدول رقم 2 من الدراسة.

على ضوء التحليل السابق لمؤشرات أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني خلال الفترة 2006 - 2010، يمكن القول: إن الأضرار التي أصابت المصارف في فلسطين من جراء الأزمة المالية العالمية التي تفاقمت في صيف 2008 كانت ضئيلة نسبياً في مصارف الضفة الغربية ويعود ذلك بشكل أساسي إلى العاملين الآتيين:

أولاً: عدم وجود استثمارات ذات أهمية كبيرة للقطاع المصرفي الفلسطيني سواء في الأدوات أو المؤسسات المالية العالمية التي تعرضت للانهيال جراء الأزمة، وهذا ناتج في الأساس عن طبيعة الاقتصاد الفلسطيني شبه المغلق.

ثانياً: دور سلطة النقد الفلسطينية المتمثل في إقرار الضوابط الرقابية وتطبيقها، والخطوات التحوطية، التي هدفت إلى ضبط العمل المصرفي وفق الأنظمة والتشريعات المعمول بها، وذلك للحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي وثقة المودعين.

أما بشأن فروع المصارف العاملة في قطاع غزة فقد واصلت الحكومة الإسرائيلية فرض قيود خانقة على حركة دخول النقود إلى قطاع غزة طوال سنة 2008 واستمرت في ذلك طوال أشهر الربع الأول من العام 2009. وقد نتج عن ذلك أزمة سيولة كان لها وما زال تأثير سلبي كبير على النشاط الاقتصادي في قطاع غزة، حيث إن المصارف عجزت عن تلبية احتياجات القطاع الخاص والقطاع العام من السيولة النقدية. كما أن قطاعاً كبيراً من المواطنين لم يقدر على شراء الحاجات

^{*} تعليمات سلطة النقد رقم (2008/5) ألزمت المصارف بتخفيض نسبة توظيفاتها الخارجية من 65% إلى 60% في 2009/4/30، وإلى 55% في 2009/8/31، انظر التقرير السنوي العام 2009، صفحة 75.

الأساسية من الغذاء والدواء، كذلك توقف كثير من أعمال الإغاثة والأعمال الإنسانية للعائلات الفقيرة والمتضررة من العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة.

3.5 التحديات الماثلة أمام الجهاز المصرفي الفلسطيني:

في ضوء الاستعراض السابق لواقع الجهاز المصرفي الفلسطيني، ينبغي التوقف عند مجموعة من التحديات والعراقيل التي ما زالت تعترض تقدمه ونموه، ومن أبرز هذه التحديات:

1. غياب العملة الوطنية الفلسطينية، وهو ما يعتبر من أبرز التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي الفلسطيني. فقد نتج عن غياب العملة الوطنية الفلسطينية إبان الاحتلال، وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، استخدام عدة عملات في الأراضي الفلسطينية كالشيل الإسرائيلي والدينار الأردني والدولار الأمريكي، وهذا ما يتمخض عنه المشاكل الآتية:
 - قد يؤدي استخدام عدة عملات في السوق الفلسطيني إلى اختلال تركيبة عملة الودائع وتركيبية عملة القروض، مما يعمل على زيادة مخاطر الإقراض.
 - قيام المصارف بتحويل فوائض العملات المذكورة إلى خارج فلسطين، وإيداعها على شكل أرصدة في بنوك خارجية، حيث بلغت نسبة هذه الأرصدة كما أشرنا في موضع سابق في الدراسة 52.4% من إجمالي الودائع لدى هذه المصارف.
 - عدم تمكن سلطة النقد الفلسطينية من مزاولة دورها في خلق النقود وبالتالي صعوبة القيام بمهمة المقرض الأخير كإحدى أهم وظائف البنوك المركزية.
2. عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في فلسطين والمتمثل في سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته كالاقتيحات ومنع التجول، الأمر الذي يعني عدم مزاولة البنوك لنشاطها في أجواء من الاستقرار، وزيادة المخاطر الاستثمارية وهروب المستثمرين ورؤوس الأموال إلى الخارج.
3. هيمنة الفروع الأجنبية، حيث تشكل البنوك العربية والأجنبية 50% تقريباً من البنوك العاملة في فلسطين وتخضع هذه البنوك وأنشطتها في فلسطين لرقابة سلطات نقد أجنبية مما يحد من السلطة الرقابية الفلسطينية، وهذا ما يعني زيادة الضغط على الاقتصاد الفلسطيني برمته بما في ذلك الجهاز المصرفي.
4. عدم كفاية الضمانات المقدمة من قبل المستثمرين، فالضمانات تشمل الأراضي والأوراق المالية والمركبات والآليات والودائع المدنية وغيرها. إلا أن هذه الموجودات تعتبر محدودة الفاعلية في حماية البنوك المقرضة ضد العجز عن السداد. فالعقود القانونية والمؤسساتية تحد من استعمال الأراضي كضمانات، بسبب صعوبة تثبيت حقوق الملكية، نتيجة عدم توفر إثباتات تسجيل

الأزمة المالية العالمية وآثارها على الجهاز المصرفي الفلسطيني

- رسمية وصحيحة للأراضي، كونها غير مسجلة أو مفروزة في دائرة الطابو.
5. ضعف التجارة الخارجية الفلسطينية، ولا سيما في جانب الصادرات التي ينبغي أن تلعب دوراً مركزياً في التنمية الاقتصادية، وزيادة الطلب على برامج الإقراض لدى البنوك والمصارف العاملة في فلسطين. إلا أن حالة عدم اليقين الاقتصادي والسياسي في فلسطين أفضت إلى ضعف تمويل التجارة الفلسطينية وبالتالي عدم الاستفادة من مزايا هذا النشاط.
6. ضعف منظومة التشريعات القانونية، إذ تقوم سلطة النقد الفلسطينية بتطبيق القانون على البنوك دون تفرقة بينها، كفرض نفس نسبة الاحتياطي في جميع البنوك على حد سواء.

1.6 الاستنتاجات والتوصيات

في ضوء التحليل السابق لنشاط الجهاز المصرفي في فلسطين بعامة، وفي ظل الأزمة المالية العالمية بخاصة، فإن الدراسة توصلت لعدة استنتاجات هامة، منها:

1. بات القطاع المصرفي الفلسطيني أحد القطاعات الرئيسة للاقتصاد الفلسطيني، نظراً للدور الحيوي المفترض أن يضطلع به هذا القطاع في إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية.
2. نجحت المصارف العاملة في فلسطين في امتصاص المدخرات المحلية وتوظيف جزء كبير منها في الاقتصاد المحلي، من خلال منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، التي أضحت بدورها المحرك الأساسي للاستثمار الخاص.
3. كان لإصدار القوانين الخاص بالقطاع المصرفي الفلسطيني وتحديثها أثر كبير في تعزيز مكانة هذا القطاع، إضافة إلى سياسات سلطة النقد الفلسطينية وتعليماتها التوجيهية والرقابية لمختلف الأنشطة المصرفية، التي تزاو لها المصارف في فلسطين، ولا سيما ما يتعلق بتخفيض نسبة توظيفاتها الخارجية.
4. إن ظروف عدم الاستقرار في فلسطين، الذي يعود سببه المباشر للاحتلال وتدابيره، ما زالت تحول دون قيام الجهاز المصرفي الفلسطيني بدوره المتوقع، وعدم توسع المصارف في منح التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل ومتوسطة الأجل، نظراً لخضوع ذلك لاعتبارات المصارف الإستراتيجية القائمة على إدارة الأصول والخصوم، وإدارة مخاطر السيولة المترتبة على ذلك.
5. تذهب التسهيلات الائتمانية في معظمها إلى قطاع الخدمات والقطاع السلعي الاستهلاكي وتمويل التجارة الخارجية، وبخاصة الواردات من السلع الاستهلاكية، والقروض الاستهلاكية، وتمويل النفقات الجارية، الأمر الذي نتج عنه انخفاض كفاءة التسهيلات الائتمانية في تنشيط العملية الاستثمارية، وبقاء تلك التسهيلات دون المستوى المطلوب.

6. كما نستخلص أن المصارف العاملة في فلسطين تحدد عرضها وسياساتها الائتمانية، بناءً على مستوى أداء القطاعات الاقتصادية القائمة، وتتجنب تمويل الاستثمارات الجديدة، وتركز سياساتها في تسهيلات الجاري مدين والقروض الاستهلاكية والحكومية، دون أن تغامر في منح التسهيلات الاستثمارية طويلة الأجل، مما يعني الاحتفاظ بنسبة عالية من الاحتياطات والأرباح والأرصدة لدى المصارف كودائع آجلة، وبالتالي اضطرار هذه المصارف إلى توظيف فائض العرض المحلي في الخارج.

7. أما على صعيد الأزمة المالية العالمية التي تفجرت صيف عام 2008، فإن تداعياتها على الجهاز المصرفي الفلسطيني، كانت في مجملها محدودة وهامشية، بسبب طبيعة الاقتصاد الفلسطيني شبه المغلق، وافتقاره لأهم أدوات اندماجه في الاقتصاد العالمي، متمثلاً ذلك في ضعف تجارته الخارجية، إن لم يكن في انعدامها، ولا سيما الصادرات السلعية والخدمية منها، الناتجة عن ضعف هيكله الإنتاجية وانعدام استثمارات الجهاز المصرفي الفلسطيني في الخارج، في المؤسسات المالية الدولية وأدواتها. وقد بدا ذلك واضحاً من خلال تحليل العديد من مؤشرات أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني التي أظهرت بدورها، أن تداعيات الأزمة المالية على ذلك الجهاز لا تكاد تذكر، وأن بعض التغيرات الطفيفة التي حدثت خلال الفترة 2006 - 2010 إنما هي تغيرات اعتيادية ومألوفة تحصل في إطار المؤثرات الداخلية للاقتصاد المحلي.

2.6 التوصيات

بناءً على ما تقدم من استنتاجات، فإن الدراسة توصي، ويهدف تفعيل دور الجهاز المصرفي الفلسطيني وتطوير نشاطه بما يلي:

1. تبني سياسات وخطط تنموية من شأنها تخطي العقبات المتعلقة بمستوى نضوج البيئة الاستثمارية، لتحفيز الطلب على التسهيلات الائتمانية، وتشجيع المصارف على زيادة العرض الائتماني والحد من تسريب المدخرات سعياً وراء الأمان والربحية.
2. تشجيع دمج المؤسسات المصرفية، بهدف إيجاد مؤسسات مصرفية كبيرة ذات كفاءة وقدرة على أداء دورها في تلبية الطلب الاستثماري وتحفيزه، حيث إن التضخم في عدد الوحدات المصرفية في اقتصاد صغير كالاقتصاد الفلسطيني، يؤدي إلى منافسة حادة، وتركيز نشاط المصارف على التسهيلات قصيرة الأجل وسريعة الدوران، وبالتالي تقليل هوامش الربحية وابتعادها عن العمل المصرفي السليم.
3. تعزيز إدارة المخاطر لدى المصارف العاملة في فلسطين وسلطة النقد الفلسطينية على حد سواء، إذ أثبتت مجريات الأزمة المالية العالمية، أن ضعف إدارة المخاطر كان أحد الأسباب

- الرئيسة للانقيار المالي الذي حدث إبان الأزمة.
4. وضع الضوابط واستخدام البرامج المختصة بتعزيز القدرات البشرية المتخصصة، وإنشاء مؤسسة لضمان الودائع، هدفها الأساسي رفع ثقة الجمهور في القطاع المصرفي.
5. فتح المجال لاستخدام أدوات مالية جديدة كالسندات والصكوك، ذلك ضمن التنوع المطلوب لتوسيع العملية الاستثمارية للبنوك في السوق المالي واستقطاب مستثمرين خارجيين.
6. الشروع بعملية الإصلاح المصرفي إلى جانب الإصلاح الاقتصادي والمالي، فحين تتوفر البنية التشريعية والتنظيمية والإدارية والمالية المناسبة لعمل القطاعين العام والخاص، فإن ذلك سيشجع أفراد المجتمع على إيداع مدخراتهم في المصارف مما ينعكس إيجاباً على زيادة التسهيلات المصرفية الموجهة للقطاعات الاقتصادية الحيوية التي تسهم في التنمية الاقتصادية الشاملة.

قائمة المراجع

1. أبو فارة، يوسف. (2013). "الأزمات المالية والاقتصادية". إثراء للنشر والتوزيع. الأردن. الطبعة الأولى.
2. الأيوبي، عمر، سعيد. (2011). "السقوط الحر". دار الكتاب العربي. بيروت. الطبعة الأولى.
3. الشمري، ناظم، نوري، وجودة، محفوظ، أحمد. (2009). "المنافسة بين المصارف الأردنية: مجالاتها، وسبل تفعيلها في ظل الأزمة العالمية الراهنة"، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث، الذي نظّمته جامعة العلوم التطبيقية الخاصة في الأردن/ كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، بعنوان "إدارة منظمات الأعمال، التحديات العالمية المعاصرة".
4. قرش، محمد، وعبد الكريم، نصر. (2010). "الأزمة المالية العالمية الراهنة، التهديدات والفرص من منظور القطاع الخاص الفلسطيني". تطوير وتحسين أداء وكفاءة شركات القطاع الخاص الفلسطيني. رام الله - فلسطين.
5. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2009). "الفصل الأول الخاص بالتطورات الاقتصادية الدولية". أبو ظبي.
6. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2010). أبو ظبي.
7. جمعية البنوك في فلسطين. (2008). "المؤشر المصرفي"، الأعداد: 3، 2008/12. رام الله - فلسطين.
8. جمعية البنوك في فلسطين. (2009). "دراسات مصرفية". رام الله - فلسطين.

9. جمعية البنوك في فلسطين. (2010). "صفحة حقائق"، (نشرة في صفحة واحدة)، 31 كانون الأول.
10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2009). "الأسعار والأرقام القياسية"، النشرة السنوية. رام الله - فلسطين.
11. سلطة النقد الفلسطينية. (1998). "التقرير السنوي الرابع". رام الله - فلسطين.
12. سلطة النقد الفلسطينية، (2006). "التقرير السنوي الثاني عشر". رام الله - فلسطين.
13. سلطة النقد الفلسطينية. (2007). دائرة الرقابة والتفتيش على المصارف. رام الله - فلسطين.
14. سلطة النقد الفلسطينية، (2008). "التقرير السنوي الرابع عشر". رام الله - فلسطين.
15. سلطة النقد الفلسطينية. (2009). "التقرير السنوي". رام الله - فلسطين.
16. سلطة النقد الفلسطينية، (2010). "تقرير الاستقرار المالي".
17. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الدولي، إبريل (2009). نيويورك.
18. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية - ماس. (2009). المراقب الاقتصادي والاجتماعي. "تداعيات الأزمة الاقتصادية عالمياً وعربياً"، العدد 14. رام الله - فلسطين.
19. وزارة العدل، ديوان الفتوى والتشريع. (1998). "مجموعة القوانين والتشريعات الفلسطينية"، المجلد الأول.
20. الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية)، (2010). عدد 4.
21. Bloom, Rebert (2011), "The Financial Crisis Inquiry Report", The CPA Journal, Volume 81, No. 5.
22. Franklin Allen and Xian Gu and Oskar Kowalewski (2011), "Financial Crisis, Structure and Reform", SSRN Working Paper Series, 04/2011.
23. Horton, Richard (2009). "The Global Financial Crisis: an Acute Threat to Health", The Lancet, Vol. 373, No. 9661p.
24. Lawrence, Jay, "Reorganizations, Exemption of Financial Assets", American Bankruptcy Institute Journal, 2009, Vol. 27, No. 10.